

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٨٥٧ لسنة ٢٠٠٦

باعتبار مشروع إعادة تأهيل العقار الكائن برقم ١١٤ بطريق الحرية
بمحافظة الإسكندرية واستخدامه كملحق لمتحف الإسكندرية القومى
من أعمال المنفعة العامة ، والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر
على العقار اللازم لتنفيذه

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥ لسنة ٢٠٠٦ بالتفويض فى بعض الاختصاصات ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إعادة تأهيل العقار الكائن برقم ١١٤
بطريق الحرية بمحافظة الإسكندرية ، واستخدامه كملحق لمتحف الإسكندرية القومى .

(المادة الثانية)

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على العقار اللازم لتنفيذ المشروع المشار إليه بالمادة
السابقة والبالغ جملة مساحته ٣١٤٤,٥٠ متر مربع عبارة عن (٧٣٤,٥٠ متر مربع أرض ،
٢٤١٠ أمتار مربعة مبانى) والمبين موقعها وحدودها وأسماء ملاكها بالمذكرة
وكشف أسماء الملاك الظاهرين والرسم التخطيطى الإجمالى المرافقين .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٣ ربيع الآخر سنة ١٤٢٧ هـ

(الموافق ١١ مايو سنة ٢٠٠٦ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / أحمد نظيف

وزارة التنمية المحلية

مذكرة إيضاحية

لمشروع قرار السيد الاستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء

رقم ٨٥٧ لسنة ٢٠٠٦

باعتبار مشروع إعادة تأهيل العقار الكائن برقم ١١٤ طريق الحرية
بمحافظة الإسكندرية واستخدامه كملحق لمتحف الإسكندرية القومى
من أعمال المنفعة العامة ، والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر
على العقار اللازم لتنفيذه

أتشرف بعرض الآتى :

أفاد السيد محافظ الإسكندرية بأنه فى إطار الخطة العامة للدولة للمحافظة
على التراث الحضارى والآثار باعتبارها ثروة قومية وبناء على طلب وزارة الثقافة - عن حاجتها
لتقرير صفة النفع العام للعقار رقم ١١٤ طريق الحرية وإعادة تأهيله واستخدامه
كملحق لمتحف الإسكندرية القومى وذلك على مساحة ٣١٤٤,٥٠ متر مربع
عبارة عن (٧٣٤,٥٠ متر مربع أرض ، ٢٤١٠ أمتار مربعة مبانى) والمملوكة مناصفة
لكل من السيدين / خالد خلف محمد عباس ومحمد عبد الله إبراهيم والمبين اسميهما
بكشف أسماء الملاك الظاهرين المرافق والمحدودة بالحدود والأبعاد التالية :

الحد البحرى : مدخل مشترك بطول ١٨,٥٣ متر .

الحد الشرقى : العقار رقم ٨٣ طريق الحرية بطول ٣٣,٦٠ متر .

الحد القبلى : شارع طريق الحرية بطول ٢٤,٤٤ متر .

الحد الغربى : شارع أحمد شلبى بطول ٣٦,٠٤ متر .

وقد وافق المجلس الشعبى المحلى للمحافظة على تقرير صفة النفع العام للمشروع
بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩/٩/٢٠٠٤ .
وقد تم إيداع مبلغ ٣٧٢.٧٠٠ جنيه مصرى (فقط ثلاثة ملايين وسبعمائة وعشرون
ألفاً وسبعمائة جنيه) بالشيك رقم ٣٥١٨٧٣ بتاريخ ٥/٦/٢٠٠٥ لدى إدارة نزع
الملكية بالمحافظة لحساب تعويضات نزع الملكية للمشروع بصفة مبدئية على أن يتم
تقدير التعويض النهائى إعمالاً لحكم المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠
بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة فور صدور القرار .
وحيث إن المشروعات التى تعتبر من أعمال المنفعة العامة قد وردت على سبيل الحصر
بالمادة الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة
العامة وليس من بينها مشروعات إقامة المتاحف .
ولما كانت المادة المشار إليها قد أجازت فى البند (ثامناً) لمجلس الوزراء إضافة
أعمال أخرى ذات منفعة عامة إلى الأعمال المذكورة .
ولما كان مشروع إعادة تأهيل العقار الكائن برقم ١١٤ بطريق الحرية بمحافظة
الإسكندرية واستخدامه كملحق لمتحف الإسكندرية القومى من المشروعات الحيوية
ذات النفع العام التى تهدف إلى حماية الآثار والمحافظة عليها وبما يودى إلى زيادة
الحركة السياحية الأمر الذى يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقرير هذه الصفة له
والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقار اللازم لتنفيذه .
لذلك وإعمالاً لأحكام قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣
لسنة ١٩٧٩ والقوانين المعدلة له والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية
العقارات للمنفعة العامة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠٠٤ بالتفويض
فى بعض الاختصاصات .
فقد أعد مشروع القرار المرافق .
برجاء - فى حالة الموافقة - التفضل بإصداره .
تحريراً فى ١٢/١٠/٢٠٠٥

وزير الدولة

للتنمية المحلية

د. عبد الرحيم شحاتة

محافظة الإسكندرية

الديوان العام

إدارة نزع الملكية والتحصينات

كشف أسماء الملاك الظاهريين للعقار

رقم ١١٤ طريق الحرية المجاور لمتحف الإسكندرية القومى

حتى وسط

عدد الأسر	مساحة العقار		وصف العقار	اسم المالك الظاهر	رقم العقار حسب لوحة المشروع
	مبانى	أرض			
العقار خال من السكان عددا شقة بالدور الأرضى باسم مكتب قنادوس للتسجيرة والمقاولات .	٢٢٤١,٠٠ م ^٢	٢٧٣٤,٥٠ م ^٢	عبارة عن بدروم ودور أرضى ودورين علويين	خالد خلف محمد عباس ؛ محمد عيد الله إبراهيم - مناصفة يعق ١٢ قيراطا لكل منهما .	١ مشروع

وكيل الوزارة

السكربتير العام المساعد

لواء/عزت حسن شعبان

مدير عام إدارة نزع الملكية والتحصينات

مهندس/احمد محمد ابو زيد